وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الونشريسي تيسمسيلت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

# دروس عبر الخط في مقياس الاقتصاد البنكي

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي
المستوى: السنة الثالثة ليسانس

من اعداد الدكتورة:سهلي رقية
الفئة المستهدفة: طلبة العلوم الاقتصادية

2024\2023

# المقرر الدراسي الخاص بمقياس إقتصاد بنكي

| | |
|---|---|
| **اسم ولقب الاستاذ:** | سهلي رقية |
| **الرتبة العلمية:** | أستاذ محاضر أ |
| **التخصص:** | نقود وبنوك ( علوم اقتصادية) |
| **المؤسسة:** | جامعة تيسمسيلت |
| **الفئة المستهدفة بالمقياس** | طلبة السنة الثانية ليسانس اقتصاد نقدي ومالي |
| **المقياس** | إقتصاد بنكي |
| **الوحدة** | أساسية |
| **الرصيد** | 06 |
| **المعامل** | 02 |
| **التاريخ** | 24\10\2023 |

**الأهداف العامة للمقرر:**

تهدف هذه المادة إلى تزويد الطالب بمعارف أكاديمية حول أهم مادة في تخصصه، تسمح له بفهم بقية المواد، ويتعلق ذلك بالتعرف على الوساطة المالية، ثم التطرق لماهية البنوك وتتبع تطورها منذ نشأتها إلى غاية ما تشهده من تطورات بسبب متغيرات اقتصادية تجعلها دائمة البحث عن حلول للتكيف مع المستجدات العالمية، خصوصا بعد عولمة النشاط البنكي وما صاحبه من مخاطر. كما تمكنه من إجراء دراسات موفقة في نهاية التخرج بالليسانس، أيضاً تسمح هذه المادة من اكتساب مهارات يحتاجها في سوق الشغل عند التخرج، كما تمكّن هذه المادة من نجاح الطالب في التكوين التدرجي في الماستر الذي يتضمن مادة "الاقتصاد البنكي المعمق".

**أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها):**

اكتساب مهارات أساسية في مجال البنوك والوساطة المالية البنكية، تتعلق بفهم العمل البنكي والقدرة على تحليل ومواكبة التطورات الحاصلة فيه.

- مدّ الطالب بمهارات تمكنه من فهم بقية المواد، وإمكانية التوسع لاحقاً.

-محاولة اسقاط ما تم التطرق له نظريا على واقع البنوك الجزائرية.

-اكتساب الطالب لمعارف تساعده عند التخرج والولوج لسوق الشغل في البنوك.

**المكتسبات السابقة:**

يتمتع الطالب بمكتسبات عامة حول الاقتصاد النقدي والتحليل الكلي والاقتصاد الجزئي والاحصاء ومدخل للاقتصاد وتاريخ الفكر والاقتصاد الكلي، وهي كلها مكتسبات نرى أنها مفيدة لفهم محتوى هذه المادة التي تعتبر مادة التخصص الأساسية.

## مقرر مقياس إقتصاد بنكي:

1 _مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي

2_ وظائف البنك التجاري

3- علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي

4- ميزانية البنك التجاري

5- تقييم أداء البنوك التجارية

6- الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي وأنواع البنوك

# المحور الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي

لم تنشأ البنوك في صورتها الراهنة، ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، وإنما كانت هذه المنشأة وليدة تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البديلة سابقا، كانت تتولى عمليات الإئتمان في صورتها الأولى وهي كبار التجار والمرابين ورجال الصناعة، حيث تمكنت البنوك من القضاء عليها والحلول محلها، بلعبها دورا رياديا وإستراتيجيا في الإقتصاد ككل، لذلك يعتبر القطاع البنكي ركيزة أساسية لبناء إقتصاديات مختلف الدول، بإعتباره مصدرا مهما لدعم وتشجيع القطاعات الإقتصادية الأخري.

## أولا: نشـــأة وتـــعريف البـــنوك

لم تنشأ البنوك في صورتها الراهنة، ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، وإنما كانت هذه المنشأة وليدة تطور طويل، قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية سابقة، كانت تتولى عمليات الإئتمان في صورتها الأولى، وهي كبار التجار والمرابين ورجال الصناعة، ولقد تمكنت البنوك الحديثة على القضاء عليها والحلول محلها.

## 1- نشـــأة البنك :

إرتبط نشوء البنوك بتطور الحياة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات، وإن أول شكل من أشكال البنوك قد ظهر في بلاد الرافدين حوالي 3500 ق م كما تعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي حوالي عام 1675 ق م في شريعته المعروفة، من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ، فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها، وبتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري، بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها، بالإضافة إلى الحلي والمعادن النفيسة لدى رجال الصاغة، كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها، وكان هؤلاء الصاغة يقدمون للمودعين شهادات إيداع تثبت حقهم في الأموال المودعة، وتعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع، والتي إستمرت حقبة طويلة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلات العملات ببعضها البعض بين رجال البحارة والتجارة الذين كانو يترددون على موانئ أروبا الجنوبية، كجنوا ومرسيليا وغيرها، وعن هذه الوظيفة ورثت البنوك التجارية أعمالها ونشاطها، حيث بدأت هي الأخرى تتاجر بالنقود بيعا وشراءا.

إلا أن التأصيل التاريخي لنشأة البنوك وإمتهانها للصيرفة يزيد الصورة أيضاحا وكمالا، فترجع نشأة البنوك إلى الحقبة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام بعض **التجار والمرابين والصاغة** في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بالممارسة الأولية التي قادت عبر الزمن إلى المؤسسات المصرفية المتعارف عليها، وكان ذلك كالتالي:

**فالتاجر** (فرد أو مؤسسة) كان يوقع الكمبيالات عن معاملاته ( مشترياته) مع دائنيه، كما كان يقبل مثلها من مدينه عندما يقوم بالبيع الآجل لهم، ومثل هذه الأوراق التجارية كان يتم تبادلها بين الأفراد لتسوية مدفوعاتهم أو بغرض الإستثمار، حيث يمكن للمستفيد من الورقة (حاملها) أن يبيعها قبل حلول أجلها، بمبلغ أقل من قيمتها الرسمية وذلك طلبا للسيولة الحاضرة...الخ، وهكذا يمكن القول أن عملية تداول الورقة بالبيع أو الشراء ماهي إلا عملية إقراض وإقتراض بين طرفين، ولقد ساهم ذلك التعامل في قيام بعض بيوت المال، بما لها من خبرة بالأسواق والتجار ومعرفتها بسمعتهم ودراستها لمراكزهم المالية وسابقة معاملاتهم، بعمل تقييم للورق المتداول، وكانت جودة التقييم تعنى قبول الورقة وخلافا لذلك فكان يتم رفضها، ويعني قبول الورقة ضمان مصدرها في سداد قيمتها عند إستحقاقها، وهذا القبول أسهم في بث الطمأنينة نحو تداول هذه الورقة في الأسواق ليس فقط كوسيلة للإستثمار بل لسداد المدفوعات أيضا، وهكذا أصبحت مثل هذه الأوراق تقوم ببعض الوظائف التي تؤديها النقود.

أما **المرابي** فهو ذلك الشخص( المؤسسة) الذي لديه فائض من النقود، ويقوم بإستثماره في مجال الإقراض لأشخاص يحتاجون لهذه النقود مقابل حصوله على فائدة معينة، ومع تقدم عملية الإقراض وتزايدها بل وتزايد منافعها أيضا، أصبح المرابي موضوع قبول لدى الكثيرين ممن لديهم فائض من النقود لإيداعها مقابل الحصول على صك بذلك، وعلى ما تدره من فائدة متواضعة وذلك ثقة منهم في خبرتهم في مجال الإقراض والتعامل في سوق المال، ومن هنا أصبح المرابيين يقومون بالفعل ببعض وظائف البنوك في مجال تلقي الودائع ومنح القروض.

أما الفئة الأخيرة التي عدت أحد مراحل التطور الطبيعي للبنوك فهي **فئة الصاغة**، لما لهم من تعامل في الذهب التي أعتبر خلال حقبة طويلة من الزمن من أهم أنواع النقود، ولقد ساعدت إمكانيات الصائغ لإرتباطه ومعرفته بسوق المال وإحتفاظه بمعادنه النفيسة في خزائن مأمونة، ساعد ذلك على طلب الأغنياء والتجار الإحتفاظ بثرواتهم في هذه الخزائن المأمونة مقابل إيصالات يستلمونها بكميات ما تم إيداعها من معادن نفيسة، وكانت هذه الإيصالات تستخدم فقط لسحب ما سبق إيداعه من معادن، إلا أن الأداء الوظيفي لهذه الإيصالات تطور وأصبح بمثابة صك يتم تداوله بين الأفراد خاصة إذا ما تمتع الصائغ مصدرها بسمعة طيبة ومقدرة على الوفاء بإلتزاماته عند طلبها .

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصاغة لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، أي سحب مبالغ تجاوز أرصدتهم الدائنة ( ودائعهم)، وجاء ذلك كرد فعل لما حازته صكوكهم من قبول لدى العامة، ومن هنا بدأ الصائغ يقوم بأهم وظائف البنك في تلقي الودائع والإقراض وخلق النقود.

ولقد أدى ذلك التوسع من جانب مؤسسات الصاغة بتجاوز ودائع المودعين إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات، مما دفع إقتصادي بعض الدول في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع وضمان سلامتها، وبالفعل تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية بإسم "Banco della Piazza di Rialta"، وذلك في عام 1587 وأعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام" Bank of Amesterdam "ثم بنك هامبورج" Bank of Hamborg" في عام 1619، وكان الغرض الأساسي لهذه البنوك حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب شخص ما إلى آخر، والتعامل في العملات المختلفة وإجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية.

**2- تعريف البنك وأصل كلمته**

جاء في المعجم الوسيط بأن كلمة مصرف في اللغة العربية هي وزان مفعل أي (مكان الصرف)، لذلك سمي البنك مصرف، وقد ورد في القران الكريم في سورة الكهف "ولم يجدو عنها مصرف"، أي المكان الذي

ينصرفون إليه ويجتمعون به

أما في الغرب وردت كلمة بنك المشتقة من الكلمة الإيطالية بانكو " Banko " وهي كلمة يقصد بها المائدة* أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى، والذين كانو يقبلون إيداعات كبار الأثرياء والتجار ليحتفظو بها على سبيل الأمانة على أن يقدموا بردها لهم عند طلبها، وكانو يحصلون مقابل ذلك على عمولات وذلك بغرض وقاية هذه الأمول من السرقة.

## 3- الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النشاط البنكي

من خلال التتبع التاريخي لتطور النشاط البنكي يمكن أن نستنتج المقومات والدعائم الأساسية التي يقوم عليها النشاط المصرفي، والمتمثلة في:

**3-1- الثقة:** إن العنصر الجوهري المشترك بين الفئات الثلاثة هو الثقة أي أن كل من التاجر والمرابي والصائغ، كان يتمتع بالثقة من طرف الغير (المتعاملين)، وهذه الثقة أهلته لأن يلعب دور الوسيط بين فئة أصحاب الفائض أي من هم في حاجة إلى التخلص من السيولة أو من طرف فئة أخرى، وهم أصحاب العجز أي من هم في حاجة ماسة إلى السيولة، فعنصر الثقة هو العنصر الجوهري في تعامل الأفراد مع البنوك، وعليه نستطيع القول أن عنصر الثقة هو العنصر الثابت في المعاملات المصرفية سواءا في شكلها البدائي أو في شكلها المعاصر، فإذا

كانت شخصية التآجر أو المرآبي أو الصائغ، وما كان يتمتع به من صفات النزاهة التي أهلته لأن يكون محل ثقة الغير، فإن عنصر الثقة في وقتنا الحالي تضمنه القوانين والتشريعات المنضمة لمهنة البنوك والتي تحدد ضوابط ممارسة النشاط المصرفي، بالإضافة إلى مقومات الأمن في شكل المباني التي تتخذها البنوك مقرات لها، والتي توحي بالثقة والإطمئنان لدى الجمهور.

**3-2- الحرص والأمان:** يعتبر هذا العنصر من الدعائم الأساسية للنشاط المصرفي والذي يرتبط إرتباط وثيق بعنصر الثقة الذي ذكرناه سالفا، فالحرص يعني أن البنك يعمل ما في وسعه على صون ممتلكات (ودائع الغير)، ويوفر لها الأمن الضروري من توفير وسائل الحماية من الضياع والسرقة وغيرها، مما يولد في نفوس المتعاملين مع البنك الأمان والإطمئنان، ويتجلى ذلك من خلال الوسائل التي أصبحت البنوك تصخرها للأمن، كتحصين المباني وتوفير الخزانات الحديدية وتوفير وسائل الحماية الإلكترونية.

**3- السيولة:** يعد عنصر السيولة من العناصر المهمة التي تبرر وجود البنك بحيث إذا انعدم هذا المقوم الاساسي تنعدم مبررات وجوده، ذلك أن البنك هو وعاء للسيولة بمعنى البنك هو الجهة التي يلجأ اليها المتعاملين لتسوية وضعيات السيولة لديها، فصاحب الفائض في السيولة يلجأ إلى البنك للتخلص من السيولة وصاحب الحاجة إلى السيولة يلجأ إلى البنك لإشباع رغباته من السيولة، فالبنك هو مصدر السيولة سواءا للمقترض أو لصاحب الوديعة

# المحور الثاني: وظائف البنك التجاري

البنوك التجارية مؤسسات مالية إئتمانية غير متخصصة، تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصير الأجل، ويطلق على هذه البنوك أيضا إصطلاحا بنوك الودائع

**1- تعريف البنوك التجارية:** هي أهم مجموعة من مجموع الوسطاء الماليين، ونقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التحويل الداخلي والخارجي ،وخدمته بما يحقق أهداف وسياسة الدولة ودعم الإقتصاد القومي وتباشر عملية تنمية الإدخار والإستثمار المالي ، وتتميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك في أنها تقوم بقبول الودائع، ويرى البعض أن إطلاق إسم البنوك التجارية إنما هو من قبيل الإعتياد وفقا لما تعارف عليه الناس، إذ أن هذه التسمية غير دقيقة لأنها لا تعبر عن دائرة النشاط الفعلية التي يغطيها هذا النوع من البنوك .

وتتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشات الأعمال وتتعلق هذه السمات ب: الربحية ،السيولة، والأمان وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسة الخاصة بالأنشطة الرئيسية

التي تمارسها البنوك

**2- تقسيمات البنوك التجارية:** يمكن تقسيم هذا النوع من البنوك إلى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها إلى:

**2- 1 -البنوك ذات الفروع** :هي منشأة تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلاد، وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفروع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وخاصة فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل الإدارية المركزية، ويتصف هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات أو الولايات التي تقام فيها الفروع .

وتقوم سياسات الإقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين آجال القروض، فهي تمنح قروضا قصيرة الأجل تتراوح فترة إستحقاقها من ستة أشهر إلى سنة كاملة، وبشرط أن تستخدم هذه القروض في تمويل رأس المال العامل وحده لضمان السرعة وإسترداد القروض، ومن الملاحظ أن البنوك التجارية في الولايات المتحدة الامريكية لا تضع حدا فاصلا بين إقراض قصير الأجل وطويل الأجل شانها في ذلك شان البنوك الألمانية، كما أنها تقوم بتمويل كافة القطاعات الإنتاجية وعلى وجه خاص قطاعات النقل والمواصلات وشركات البترول والتعدين والمنتجات الكيماوية والمطاط والفحم

**2-2-بنوك السلاسل**: نشأت بنوك السلاسل مع نمو وكبر حجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تمولها، من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك يعد نشاطها من خلال فتح سلسلة كاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد مثل هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

**2 -3-بنوك المجموعات** :وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأس مالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع إحتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد إنتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

**2 -4- البنوك الفردية** :وهي منشات صغيرة يملكها أفراد أو شركات، أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو قصيرة الأجل لصغر حجم مواردها، وتعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديروها من خبرات مصرفية ما يحوزونه من ثقة

المتعاملين وهي لاتجوز إلا في الدول الرأسمالية وحدها.

**2-5- البنوك المحلية** :و هي تباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مديرية محددة، وإذا كان نظام الحكم محلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يحضر على البنوك المحلية أن يمتد نشاطها خارج نطاق الولاية بصفة عامة، غير أن قوانين الولايات المتحدة الأمريكية تختلف في هذا الشأن فيما يتعلق بنشاط البنك داخل الولاية ذاتها، فمنها ما يسمح للبنك الواحد أن ينشأ فروعا له داخلها، ومنها ما يسمح بذلك في المناطق الإدارية القريبة من المركز الرئيسي للبنك، ومنها ما يبيح له إنشاء وحدات في أي مكان في الولاية.

**3- موارد المصارف التجارية وإستخداماتها:**

يقصد بموارد المصارف التجارية وإستخداماتها تلك الموارد التي تحصل عليها هذه المصارف، وتقوم بتوجيهها وإستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض وإستثمارات مصرفية، وموارد المصارف هي إلتزامات أو خصوم عليها، وتوجيه الموارد المصرفية يمثل إستخداما لها، وهذه الإستخدامات هي أصول أو موجودات للمصارف، وتعكس الميزانية طبيعة المركز الحالي للمصرف في لحظة زمنية معينة، كما تحدد الميزانية حجم ونوعية النشاط الذي يقوم به

به المصرف راغبا في تحقيق أقصى الأرباح وأسرعها.

ومما لاشك فيه أن الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية تختلف من مجتمع إلى أخر، حسب النشاط الإقتصادي السائد في المجتمع من ناحية، وحسب تقدم أو تخلف العادات المصرفية في المجتمع من ناحية أخرى.

ويمكن التعبير عن ميزانية البنك التجاري بالمتطابقة التالية:

**إجمالي الأصول = إجمالي الخصوم + رأس المال**

**إجمالي الأصول – إجمالي الخصوم= رأس المال أو صافي الثروة.**

## ميزانية المصرف التجاري

| الأصول ( الموجودات) | الخصوم (الموارد) |
|---|---|
| 1. النقدية | 1. رأس المال المدفوع |
| 2. أرصدة لدى البنك المركزي | 2. الإحتياطات |
| 3. أرصدة لدى البنوك والمراسلين | 3. المخصصات |
| أ- في الداخل | 4. الأرباح غير الموزعة |
| ب- في الخارج | 5. الودائع بمختلف أنواعها |
| 1. شيكات وحوالات تحت التحصيل | 6. أرصدة على البنوك الأخرى والمراسلين |
| 2. أذون الخزانة | 7. القروض من البنك المركزي وغيره |
| 3. أوراق تجارية مخصومة خلال 3 اشهر | 8. شيكات وحوالات مستحقة الدفع |
| 4. أوراق مالية حكومية | 9. إلتزامات أخرى قبل العملاء |
| 5. القروض بأنواعها | 10. خصوم أخرى |
| 6. أوراق مالية عادية وإستثمارت | |
| 7. أصول ثابتة | |
| 8. اصول أخرى | |

**4- وظائف البنوك التجارية :**

تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظيفتها الرئيسية في خلق نقود الودائع، بثلاث وظائف أساسية هي قبول الودائع ومنح الإئتمان وخصم الاوراق التجارية، هذا فضلا عن تقديم العديد من الخدمات المرتبطة بتلك الوظائف وأهمها مايلي:

**4-1- عملية خلق الودائع (خلق النقود):** تحدث عملية خلق النقود عندما يقوم مصرف بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المصرف أو المستفيد بإعادة إيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي، ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية، التي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات، وترجع قدرة البنك التجاري على خلق الودائع إلى سببين رئيسيين هما:

أ-1- الثقة في قدرتها على رد الوديعة في أي وقت، أ-2- ووجود طلب على القروض التي تقدمها، فتقديم القروض هو الذي من شانه أن يخلق الودائع.

ومن غير المتوقع أن تتأثر قدرة المصرف على خلق الودائع بالطريقة التي يتم بها دفع قيمة القرض، فسواء تم دفع قيمة القرض بإضافة مباشرة إلى رصيد الحساب الجاري للمقترض، أو بتحرير شيك مصرفي أو بدفع القيمة نقدا فإن الموارد المالية المتاحة للمصارف ككل سوف تزداد، وتزداد معها طاقتها الإستثمارية، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة

المعروض النقدي

**4-2 قيام البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه** من مصادرها المختلفة، سواءا تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو كمبيالات أو بسندات أذنية مسحوبة لصالحها أو بإسمهم، أو بسندات وأسهم يمتلكونها أو غير هذا، وكذلك بدفع ديونهم لمستحقيها، وذلك كله في داخل الدولة أو في خارجها.

**4-3- قيام البنك بتجميع مدخرات عملائه** في شراء أصول ذات سيولة مرتفعة أو إستثمارها، وذلك بواسطة إدارة متخصصة في البنك تعرف عادة بإدارة الإستثمار.

**4-4- إستبدال البنك للعملات الأجنبية بعملة وطنية**، وبالعكس.

**4-5- تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه** يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات وأوراق مالية وأوراق هامة ونقود.

**4-6- إصدار البنك لخطابات ضمان لمصلحة عملائه** يتعهد فيها بسداد مبالغ معينة، ملتزمين بدفعها إذا لم يقوموا بسدادها، وهنا لايقدم البنك **أية** أموال وإنما يقدم وعد أو كفالة لعميله.

**4-7- قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية** على إختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أم لمصلحته الخاصة.

# المحور الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي

1-**تعريف البنوك المركزية:** هو المؤسسة التي تتكفل باصدار النقود في كل الدول وهو المؤسسة التي تراس النظام النقدي، ومن ثم يشرف على التسسير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون اليه عندما يحتاجون الى السيولة( يقوم باعادة تمويل البنوك عند الضرورة).

**2-خصائص البنوك المركزية**

**2-1-مبدأ الوحدة:** في العادة يوجد لكل دولة بنك مركزي واحد.

**2-2- مؤسسة غير ربحية:** فالبنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطه الى تحقيق ربح تجاري، وانما يسعى الى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع

**2-3- اصدار النقود:** يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة والمحتكرة بموجب القانون لاصدار النقود الاساسية في المجتمع واتلافها والاحتفاظ بالاحتياطات النقدية منها.

**2-4- ارتباطه بالحكومة:** عادة تمثل هذه البنوك حكومتها في المؤتمرات والمؤسسات الدولية التي تتعلق بشؤون النقود..

**2-5- راس الجهاز المصرفي:** حيث يعتبر البنك المركزي هو الموجه والمشرف على الجهاز المصرفي القائم في الاقتصاد وذلك بتنظيم مختلف انواع البنوك، من خلال ترخيصها والاشراف على عملها وتدقيق حسابتها، ويقوم بتصفية الديون القائمة بين البنوك التجارية، ويحدد الحدود العليا والدنيا لاسعار الفائدة.

## 3- علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي

**3-1-وظائف البنك المركزي التي ترتبط بالبنك التجاري:** وللبنك المركزي عدة وظائف اساسية اهمها:

**اصدار وتنظيم العملة فيما يعرف ببنك الاصدار** : ويسمى بذلك بنك الاصدار وينفرد بهذه الوظيفة ويحتكر اصدار النقود، حيث تمثل هذه الاخيرة العملة القانونية للدولة و التي لها قوة ابراء غير محدودة .

**المسؤول عن الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية:** حيث يحتفظ البنك المركزي لديه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية والبنوك الاخرى، ويقدم لها القروض مقابل خصم الاوراق المالية معتمدا على الاحتياطات النقدية لديه، حيث يعتبر تجميع الاحتياطات النقدية لديه مصدر قوة للنظام البنكي لاي بلد كان .

**وظيفة مراقبة وتوجيه الائتمان** : يقوم البنك لمركزي بوظيفة مراقبة المصارف وضمان تطبيق شروط تاسيس مصارف جديدة او فتح فروع لها، ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية ومن الوظائف الحديثة للبنك المركزي هي وظيفة كمؤسسة للتنمية الاقتصادية، فهو يعمل على التنشيط والاسراع بالتنمية الاقتصادية ضمن اطار الدولة .

**القيام بعمليات المقاصة المركزية وتسويات التحويلات** :يقوم البنك المركزي بوظيفة غرفة المقاصة المركزية للبنوك التجارية العاملة بالجهاز البنكي و الناتجة عن قيام البنوك التجارية بالعمليات البنكية وتحقيق التسويات والتحويلات المطلوبة في ارصدة حسابات البنوك التجارية المحتفظ بها لديه ( العلم الدائم بمقدار السيولة لدي البنوك التجارية بالنسبة لمقدار الاصول التي تحتفظ بها).

**القيام بمسؤولية الملجأ الاخير للإقراض:** تعتبر هذه الوظيفة من اهم وظائف البنك المركزي نظرا لانها تعمل على استقرار الجهاز البنكي وخصوصا في اوقات الازمات، وبموجب هذه الوظيفة يقوم بتقديم التسهيلات المالية للبنوك التجارية في اوقات الطوارئ والازمات.

3-2- **التحكم في القوة الاستثمارية للبنوك التجارية** : وذلك من خلال تطبيق جملة من ادوات السياسة النقدية التي تتحكم في قدرة البنوك في منح التسهيلات الائتمانية

أ-**الادوات الكمية للسياسة النقدية** : والتي تستهدف التاثير في حجم النقد والائتمان البنكي خاصة، وبالتالي التاثير على الكميات النقدية الاجمالية المعروضة في الاقتصاد

**أ–1– سياسة معدل اعادة الخصم** : ويقصد به سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، نظير اعادة خصم مالديها من كمبيالات واذونات الخزينة مقابل مايقدمه لها من قروض او سلف مضمونة بمثل هذه الاوراق، فاذا اراد البنك المركزي ان تزداد كمية النقود المعروضة، فانه يقوم بخفض سعر اعادة الخصم (سياسة نقدية توسعية) والعكس بالعكس صحيح.

**أ–2– سياسة السوق المفتوحة**: ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الاوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة، بهذف التاثير على الائتمان وعرض النقود بحسب الظروف الاقتصادية السائدة،فاذا ما ساد الاقتصاد حالة من الرواج تخشى معها السلطة المسؤولة ان تؤدي الى حالة من التضخم، لابد من اتباع سياسة انكماشية وذلك بتدخل البنك المركزي كبائع للاوراق المالية وهكذا يستطيع امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق ، والعكس بالعكس صحيح.

**أ–3– نسبة الاحتياطي القانوني**: وهي تعبر عن النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها من اجمالي الودائع المتوفرة لديها كاحتياطي نقدي قانوي اجباري، ويحدد القانون الحد الادنى لهذه النسبة، فاذا اراد البنك المركزي زيادة عرض النقود (سياسة توسعية )فانه يعمل على خفض نسبة الاحتياطي القانوني ، فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ويزداد بذلك المعروض النقدي و العكس بالعكس صحيح.

وتعتبر هذه الوسيلة من افضل الوسائل الرقابية على الائتمان لدى البنك المركزي، واقلها تكلفة خاصة في البلدان المتخلفة والتي لاتملك انظمة مصرفية متطورة.

**الادوات النوعية للسياسة النقدية** : انالاساليب النوعية للرقابة عل الائتمان تعتبر مكملة للاساليب الكمية العامة، وخاصة في الحالات التي يتوقع ان يكون لها تاثير سريع وفعال بالنسبة لقطاعات معينة.

**ب–1– سياسة تاطير القروض**: عند ظهور البوادر الاولى للتضخم فان الدولة تضع سياسة تاطيرية توجيهية ، من خلال اعطاء توجيهات وارشادات للبنوك تتعلق بمقدار القرض وطريقة منحه ونوعية القطاعات التي يجب منحها او توقيف القروض لها، وبصفة عامة للرقابة النوعية صورة واشكال متعددة و تتمثل في تحديد اسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض

–تحديد حصص معينة لكل نوع من انواع القروض الموجهة للصناعة والزراعة على حساب القروض الاستهلاكية.

– التمييز مابين القروض حسب الاصل المقدم كضمان.

– تحديد آجال القروض المختلفة طبقا لاوجه استخدام القروض .....الخ

**ب-2- الاقناع الادبي** : ويتضمن ما يتفق عليه البنك المركزي مع البنك التجاري للتاثير على الكتلة النقدية، اي هي القدرة على اقناعها باتباع سياسة تنسجم مع مايرمي الى تحقيقه من اهداف، وقد يتخذ هذا التاثير الادبي او الاقناع صورة التصريحات التي يدلي بها البنك المركزي او التوجيهات والنصائح التي يتوجه بها بشأن السياسات المنهجة المؤثرة في مباشرة نشاطها، او المؤتمرات التي يدعو اليها مديري البنوك لتبادل الراي واستعراض مختلف وجوه النظر.

# المحور الرابع: ميزانية البنك التجاري

## أولا:ميزانية البنك (قائمة المركز المالي)

هي المرآة التي تعكس نتيجة نشاط البنك او تعطي صورة صادقة عن المركز المالي في فترة زمنية معينة، فالبنوك منشأة مالية تاخذ عناصر اصولها السائلة الطبيعة النقدية وتعتبر أهم ممتلكات البنك، وبالتالي يجب اعداد الميزانية بصورة توضح اهمية هذه العناصر، فعندما نكون بصدد اعداد ميزانية بنك في جانب الاصول يكون ابتداءا بالاصول النقدية وصولا الى الاصول الثابتة، اما جانب الخصوم الذي يمثل الموارد المالية للبنك، فيجب ترتيب عناصر هذا الجانب بصورة توضح مقدار الموارد الداخلية والموارد الخارجية للبنك، وذلك حتى يستطيع مستخدم هذه القوائم التعرف بصورة محددة على اوجه استخدام هذه الموارد ومقدار الاهمية النسبية لعناصر هذه الموارد واستخداماتها .

### 1-الخصوم:

وتمثل موارد البنك ويمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات:

1-1المجموعة الاولى: (**حقوق الملكية**) وتضم الموارد الذاتية للبنك التجاري و تتكون من:

أ-**راس المال المدفوع:** هو مايدفعه المساهمون من اموال ويعد المورد الاول، حيث يعكس مدى متانة المركز الذي يتمتع به البنك(حماية اموال المودعين) وتخفيض المخاطر من خلال الحد من نمو حجم الديون طالما يتمتع راس ماله بالمحدودية.

ب-**الاحتياطات:** هي مبالغ تم اقتطاعها من ارباح البنك خلال سنوات نشاطه وتنقسم الى جزئين:

**ب-1- الاحتياطات الاجبارية ( القانونية):** وهو مايفرضه القانون كنسبة من ارباح البنك وذلك لمقابلة اي طارئ في المستقبل.

**ب-2- الاحتياطي الخاص:** وهو الاحتياطي الذي تقوم البنوك بتكوينه باختيارها من خلال اقتناعها بضرورة جني جزء اخر من الارباح رغبة منها في تدعيم مركزها المالي.

1-2-**المجموعة الثانية:** تضم الموارد غير الذاتية للبنك وتتكون من الودائع بانواعها حيث تعد الودائع المصدر الرئيسي لمكونات موارد البنك التجاري، والوديعة هي ديون مستحقة لاصحابها في ذمة البنوك التجارية (الودائع تحت الطلب، الودائع لاجلوباخطار، شهادات الاداع المصرفية، الودائع الاخرى.....الخ).

1-3 **المجموعة الثالثة:** وتتمثل في :

أ-**مستحقات البنك المركزي:** وهي القروض من البنك المركزي الى البنوك اما لعلاج بعض المشكلات التي تتعرض

او للتوسع في خلق الائتمان وذلك بعتباره بنك البنوك والمقرض الاخير .

ب –**مستحقات البنوك الاخرى**: التزامات البنك اتجاه البنوك المحلية الاخرى ومراسليه من الخارج، حيث انه احيانا تلجأ البنوك التجارية الى الاقتراض من بعضها البعض.

4-1**المجموعة الرابعة**: الخصوم الاخرى

2-**الاصول** : ويوضح هذا الجانب اوجه الاستخدامات المختلفة لموارد البنك

2-1**المجموعة الاولى**: وتتمتع باعلى درجات السيولة و تتكون من :

أ –**النقدية في البنك**: قيمة ما لدى البنك التجاري وفروعه من ارصدة نقدية، في خزائنه ويحتفظ البنك بهذا القدر من السيولة توخيا لما يمكن ان يحدث في حال وجود طفرة فجائية من السحب.

ب–**الارصدة النقدية لدى البنك المركزي**: وهي الارصدة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري لدى البنك المركزي ويمكن التفرقة بين نوعين:

**ب–1– الارصدة النقدية القانونية**: التي يتم اداعها اجباريا من طرف البنك التجاري للبنوك المركزية وتمثل نسبة من حجم ودائع البنك التجاري و تسمى بالاحتياطي القانوني.

**ب–2– الارصدة الاضافية**: لمقابلة التزامات السحب المستقبلية ( كودائع لدى البنك المركزي)، حيث لايقدم.

البنك المركزي على هذه الارصدة اي فوائد.

ج- **الارصدة لدى البنوك الاخرى:** هي التي يحتفظ بها البنك التجاري لدى البنوك المحلية او الاجنبية في صورة ودائع.

2-2**الاوراق المالية والاستثمارات** : ويضم مجموعة من الاصول او الاستخدامات ذات السيولة الاعلى و التي تستحق الدفع في اجال قصيرة ومختلفة وتتمثل في :

أ-**أوراق مالية حكومية او مضمونة من الحكومة:** و تتمثل اهمها في:

أ-**1- اذونات الخزينة** وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتكون قصيرة الاجل يتم بيعها للبنوك والمؤسسات المالية المختلفة من اجل تغطية العجز الموسمي في الموازنة العامة وسعر الفائدة عليها يكون منخفضا وذلك لدرجة السيولة العالية التي يتمتع بها.

أ-**2- الاوراق التجارية المخصومة:** وتحول هذه الاوراق الى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها لدى البنك المركزي، ولما تكون قصيرة الاجل فان شانها شان اذونات الخزانة.

أ-**3- الاوراق المالية الاخرى ( الاسهم والسندات):** وتستخدم البنوك جزءا من مقاردها في الاستخدامات التي تحقق لها عائدا مرتفعا مثل السندات الحكومية (المضمونة) اة غير الحكومية او الاسهم المتداولة في سوق الاوراق

المالية.

2-3**المجموعة الثالثة (القروض والسلفيات)**: يعتبر منح القروض او اتاحة الائتمان النشاط الرئيسي للبنك التجاري و تحقق القروض بمختلف انواعها عائدا اكبر من انواعى التوظيف السالفة الذكر غير انها تتضمن مخاطر كبيرة.

ويمكن التمييز بين القروض والسلفيات باعتبار القرض يتم منحه للعميل بكامل قيمته المقررة فور الموافقة عليه واتمام كافة الاجراءات المتعلقة به، اما السلفيات فتاخذ شكل الحساب الجاري المدين ( قروض العملاء، قروض البنوك الاخرى، قروض الاوراق التجارية المخصومة حل محل الاخرين في المديونية)

2-4**المجموعة الرابعة: الاصول الثابتة**

وهي الاصول الثابتة التي تعبر عن ممتلكات البنك من اراضي و مباني ومعدات و تجهيزات ووسائل النقل والاثاث

**المجموعة الخامسة: الاصول الاخرى**

ويتضمن هذا البند الحسابات المدينة الاخرى .

**ثانيا: قائمة خارج الميزانية**

يقصد بالعناصر خارج الميزانية تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية قد تطرأ مستقبلا لكن لايمكن تصنيفها ضمن الاصول او الخصوم فالقرض الممنوح يصنف ضمن اصول البنك التجاري، لكن الوعد بمنح القرض هو عبارة التزام طارئ لايظهر في ميزانية البنك الا اذا تحقق، لذا يراعي ضمن هذه القائمة الاخذ بكل الالتزامات الممنوحة و المحصلة للبنك، وتتمثل في :

الخصوم المحتملة المرتبطة بالضمانات المقدمة من البنوك و التي تتعهد فيها بتحمل التزامات الغير كالكفالة والضمان الاحتياطي.

التزامات بحد ذاتها وتتضمن فتح قروض مؤكدة وتسهيل اصدار سندات .

العمليات المرتبطة بتغيرات نسب الفائدة و الصرف.

**ثالثا: جدول حسابات النتائج**

تسمى قائمة الدخل وتتمثل في اجمالي ايرادات البنك واجمالي مصروفات

**1-ايرادات البنك :**

تاتي ايرادات البنك التجاري بالدرجة الاولى من مجال عمله الرئيسي المتمثل في القروض اي الفوائد المحصلة عليها

وتتمثل في اهم ايرادات البنك في :

-فوائد على القروض بمختلف انواعها وعي الفوائد المستحقة للبنك على البنوك الاخرى محلية او مراسليه على سواء على شكل ودائع او ارضدة مستحقة للبنك.

-عمولات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

-عمولات الدخول كوسيط مالي واستثمار في محفظة الاوراق المالية للغير.

-ايرادات الخدمات المصرفية الاخرى .

**2-مصروفات بنكية:**

-الفوائد المدفوعة على الودائع المختلفة وتشكل اهم عنصر في المصروفات .

-الفوائد المدفوعة على قروض التي يحصل عليها البنك او على الارصدة المستحقة عليه للبنوك، الاخرى المحلية او مراسيله في الخارج.

-اجور ورواتب - ايجارات مدفوعة -اهتلاك المباني والمعدات.

-مخصصات الديون او القروض المشكوك فيها او المتعثرة.

-مصروفات اخرى متنوعة.

# المحور الخامس: تقييم أداء البنوك التجارية

**أولا :تقييم الاداء**

هو مرحلة من مراحل الرقابة الفعلية تستخدم للمقارنة بين الاهداف المخطط لها وبين ماتم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات و اسبابها، وطرق معالجتها علميا و عمليا لتحقيق الاهداف بكفاءة وفعالية، وفق نظام معلومات متطور يخدم الادارة و التخطيط ورفع كفاءة العاملين.

**ثانيا: اسس تقييم الاداء البنكي**

1-**تحديد اهداف البنك**: لكل بنك عددا من الاهداف يسعى الى تحقيقها، لذلك ينبغي اولا تحديد هذه الاهداف ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها.

2-**وضع الخطط التفصيلية**: بعد تحديد الاهداف لابد من وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط.

3-**تحديد مركز المسؤولية**: من الاركان الاساسية الهامة لتقييم الاداء اي بنك تجاري هو ان تتواجد فيها معالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات.

4-**التحديد السليم لمؤشرات تقييم الاداء**: تقتضي اجراءات نظام تقييم الاداء في البنوك وضع مؤشرات لهذا

الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الاداء من اهم القواعد الاساسية لنظام تقييم الاداء.

**إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره:** بما يكفل ويساهم في اتخاذ قرارات صحيحة

**ثالثا: مراحل تقييم الاداء في البنوك التجارية**

**المرحلة الاولى:** جمع البيانات والمعلومات الاحصائية حيث تتطلب عملية تقييم الاداء توفي البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة مثل عدد العمال ، الاجور،...الخ.

**المرحلة الثانية:** مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الاحصائية ودراستها وتبيان مدى دقتها وصلاحيتها .

**المرحلة الثالثة:** اجراء عملية التقييم باستخدام النسب و المؤشرات بالاعتماد على البيانات المختلفة النشاطات.

**المرحلة الرابعة:** مرحلة تحليل التقييم وبيان مدى النجاح او الاخفاق في اداء البنك

**المرحلة الخامسة:** تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت.

**رابعا: مؤشرات تقييم الاداء في البنوك التجارية**

تعدالنسب المالية من أهم ادوات التحليل المالي في عملية الرقابة وتقييم الاداء البنكي، اصبحت هذه النسب من الامور المالوفة والواسعة الانتشار حيث يمكن تقييم اداء الانشطة البنكية من حلال هذه النسب، واهم هذه النسب المستخدمة في التحليل هي:

**1-نسب السيولة** : هي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تاخير، والمصارف التجارية تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الامر الذي يتطلب ان تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية، وان انخفاض السيولة يؤدي الى فقدان ثقة العاملين بالمصرف، ويتم حساب نسبة السيولة من خلال:

1-1**نسبة الاحتياطي القانوني** : يقضي القانون البنكي على ان يحتفظ كل بنك لدى البنك التجاري برصيد دائن وبدون فائدة بنسبة معينة مما لديه من الودائع (احد اساليب الرقابة الكمية)، للتاثير على قدرة البنك في منح الائتمان طبقا لما تقتضيه السياسة النقدية .

1-1**نسبة الاحتياطي النقدي ( احتياطي قانوني)**:

**الارصدة النقدية للبنك لدى البنك المركزي**

**نسبة الاحتياطي القانوني= ----------**

**شيكات وحوالات مستحقة الدفع+ مستحق البنوك الاخرى + الودائع بانواعها**

ب-**نسبة السيولة القانونية** : وتعتبر هذه النسبة مقياس اخر لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها المحددة

**ارصدة نقدية + أصول شبه نقدية**

**نسبة السيولة القانونية = ----------**

**حجم الودائع لدى البنك**

ج- **نسبة السيولة الفورية (النقدية):** تظهر هذه النسبة اهمية الاموال الجاهزة الني يحوز عليها البنك مقارنتها مع التزاماته الفورية وتقاس كما يلي:

**النقدية +( الفائض – العجز) في الاحتياطي القانوني+ ارصدة لدى البنوك الاخرى**

**نسبة السيولة الفورية =----------**

**شيكات وحوالات مستحقة الدفع+ مستحق البنوك الاخرى + الودائع بانواعها**

د- **نسبة النقدية الى الودائع الجارية** : تعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة اصحاب الودائع الجارية وتحسب كما يلي :

**النقدية**

**نسبة النقدية الى الودائع الجارية= ----------**

**الودائع الجارية**

هـ- **نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى مجموع الودائع:** تظهر هذه النسبة مدى قدرة الاستثمارات المالية

القصيرة الاجل في مواجهة طلبات السحب من طرف اصحاب الودائع كلها وتحسب وفقا للصيغة التالية:

**الاستثمارات القصيرة الاجل**

**نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى مجموع الودائع=----------**

**مجموع الودائع**

1-2**المعدل النقدي:** يبين العلاقة بين الاصول النقدية المحتفظ بها والمتمثلة في النقدية في الخزينة والارصدة الفائضة لدى البنك المركزي والمستحق على البنوك حيث يبين التزامات البنك التجاري اتجاه المودعين بالاضافة الى مستحقات البنوك الاخرى و تحسب كالتالي:

**النقدية+ الارصدة الفائضة لدى البنك المركزي+ مستحقات البنك على البنوك**

**المعدل النقدي=----------**

**الودائع + مستحقات البنوك الاخرى**

2-**نسب ومؤشرات كفاءة راس المال** : ان الوظيفة الاساسية لراس المال هي تامين امتصاص الخسائر في حالة وقوعها بالاضافة الى انه يعتبر عنصر امان لدى المودعين ومن اهم النسب المحددة لكفاية رأس المال :

**2-1مدى كفاية الاموال الخاصة بالنسبة للودائع:**

**الاموال الخاصة**

**او نسبة حق الملكية الى الودائع = ---------- x 100**

**الودائع**

لا شك انه كلما زادت الاموال الخاصة مقارنة بالودائع والمستحق للبنوك كلما كان ذلك مصدر امان للمودعين والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة .

2-2**نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول** : وتعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على امواله الخاصة في تمويل اصوله .

**الاموال الخاصة**

**نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول =---------- x 100.**

**إجمالي الاصول**

2-3**نسبة حقوق الملكية الى الاموال الخطرة** : وتوضح هذه النسبة مدى قدرة البنك بالاعتماد على الاموال الخاصة في مواجهة المخاطر المختلفة كالاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات، ويهم البنك التعرف على هذه المخاطر و مدى تغييرها من فترة لاخرى، ليمكن تفادي التاثير على الودائع بالانخفاض ولا شك ان المحافظة على هذه النسبة عند مستوى معين تعني قدة البنك على مقابلة المخاطر دون ادنى شك.

ان المحافظة على هذه النسبة عند مستوى معين تعني قدة البنك على مقابلة المخاطر دون ادنى شك.

$$\text{نسبة حقوق الملكية الى الاموال الخطرة} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاموال الخطرة}} \times 100$$

**3-النسب والمؤشرات المالية التي تتعلق بتوظيف الموارد :**

**3-1معدل اقراض الودائع:** وتعد هذه العلاقة مؤشرا سليما للحكم على نشاط البنك وذلك فيما يتعلق بالقدر الذي يمد المجتمع بالاموال في صورة قروض وسلفيات، فكلما كانت النسبة مرتفعة يعني ذلك ان البنك وضف ودائع مقابل عائدا يفوق معدل الايداع .

$$\text{معدل اقراض الودائع} = \frac{\text{القروض والسلفيات}}{\text{الودائع}} \times 100$$

**3-2معدل اقراض الموارد:** على الرغم من ان الودائع تمثل الجانب الاكبر من مصادر التمويل الا ان الاموال الخاصة تمثل ايضا مصدرا للتمويل الذاتي ، ويتعين اخدها بالاعتبار عند دراسة توظيف هذه الاموال في البنوك،

وتوضح العلاقة التالية نسبة مايوظفه البنك في صورة قروض وسلفيات من مصادر التمويل الخارجية والداخلية

$$\text{معدل إقراض الموارد} = \frac{\text{القروض والسلفيات}}{\text{الودائع + المستحقة للبنوك + الاموال الخاصة}} \times 100$$

3-3**معدل توظيف الموارد:** توضح هذه العلاقة ما يوظفه او يستخدمه البنك من اموال من اجل القيام بنشاطه المالي، كما تعد مؤشرا لسياسة البنك في عملية التوظيف.

4-**نسب الربحية** :

4-1**معدل العائد على الاصول** : يستخدم هذا المعدل في الحكم على كفاءة البنك في استغلال اصوله، الا انه يجب توخي الحذر عند استخدام هذا المعدل من ان تكون الارصدة مقومة باكثر او اقل من قيمتها الحقيقية مما يؤدي الى نتيجة غير صحيحة .

$$\text{معدل العائد على الاصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

4-2**العائد على حقوق الملكية** : ويعتبر المؤشر الحقيقي لكفاءة وفعالية السياسة المتبعة

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} \times 100$$

# المحور السادس: الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي وأنواع البنوك

لقد كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية انعكاسا واضحا على تطور أداء وأعمال البنوك، ولقد تركزت تلك التغيرات في مجالات عديدة كالاتجاه نحو الصيرفة الشاملة ، وزيادة عمليات الاندماج المصرفي ، والانتقال إلى حوصصة البنوك العامة ، وكذلك مواكبة البنوك للمعايير العالمية ، وتزايد دور البنوك في السوق المصرفي في ظل تصاعد الثورة التكنولوجية، واحتدام المنافسة بين البنوك وتحرير المعاملات المالية و المصرفية ، وضمن هذه الظروف والتحولات العميقة التي تشهدها البيئة المصرفية، انعكست آثارها بشكل قوي على أعمال البنوك حيث أصبحت بمثابة تحديات إستراتيجية تتطلب المواكبة و التجديد من ناحية التنظيم و الرقابة للارتقاء بالأداء البنكي.

## 1-الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي:

### 1-1الاتجاه الى البنوك الشاملة:

لقدكان للتغيرات الاقتصادية، المصرفية انعكاس واضح على أداء البنوك كالاتجاه نحو البنوك الشاملة تماشيا مع التطورات الراهنة ، فالصيرفة الشاملة هي تنظيم مصرفي حديث اعتمدته البنوك للخروج من الإطار التقليدي للأعمال و تحرير النظام المالي و المصرفي من القيود التنظيمية و التشريعية . البنوك الشاملة تجمع ما بين ، وظائف

وظائف البنوك التجارية ، وبنوك الأعمال و الإستثمار ، والبنوك المتخصصة ، وتقوم على مبدأ التنويع في ممارسة أنشطة مصرفية و أخرى غير مصرفية .

إن هدا التوجه لإقامة البنوك الشاملة الدي يعتمد على فاسفة التنويع ينطوي في مضمونه على الحماية للبنوك من المخاطر المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها من خلال الإنفتاح على مجالات واسعة على كافة القطاعات و الإلمام بكل الخدمات و هو مايحقق الأمان المطلوب للبنك، فضلا على ذلك أن الإتجاه إلى تنويع الخدمات و الأنشطة المصرفية يدفع بالبنك إلى التعامل بالأدوات الحديثة و مواكبة التطورات التكنولوجية مما يجعله في قوى المنافسة للبنوك الأخرى . و بناءا عليه تعد الصيرفة الشاملة بلورة ، وتطور لمفهوم العولمة المصرفية ، أوجدتها الظروف البنكية و التطورات العالمية في شكل تنظيمي جديد خارج عن الإطار التقليدي للأعمال المصرفية .

**2-1الاتجاه الى الاندماج المصرفي:**

مع تسارع و وتيرة العولمة و التحرر المالي في الأسواق المالية سعت البنوك إلى تكوين كيانات مصرفية عملاقة من خلال حركات التجمع و الإندماجية لمواجهة المنافسة و تقديم خدمات مصرفية متكاملة . فالإندماج يعني قيام البنوك بالإتحاد فيما بينها و تكوين وحدة مصرفية عملاقة ذات كيان مستقل ، بحيث تكون أكثر قدرة و فعالية على مواجهة التحديات العالمية، و لتحقيق النمو والتوسع لجأت العديد من البنوك الكبيرة في الدول المتقدمة إلى .

الإندماج مع بعضها البعض لتكوين كيانات مصرفية قادرة على البقاء و الإستمرارية و المنافسة القوية .
إن هذا التطور المصرفي يعد كأحد المتغيرات المصرفية ، إزدادت أهميته كقضية تواجهها البنوك في ظل التوجه المتزايد نحو عولمة البنوك بفضل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، و إتفاقية بازل للكفاية الحدية لرأس المال بمالا يقل عن 8 %.

**1-3الاتجاه الى الخوصصة المصرفية:**

إن موضوع الخوصصة أضحى من المتغيرات الأساسية التي أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفي أمام زياد درجة الإنفتاح الإقتصادي للدول، و بالتالي أصبح خوصصة البنوك محددا رئيسي للتطورات التي تعيشها النظم الإقتصادية في هذه الدول مما فرض على البنوك ضرورة الإهتمام بهذا التنظيم بما له من تأثير واضح على إقتصاديات البنوك في الوقت الحاضر و المسقبل . فالخوصصة تعني منح القطاع الخاص دورا هاما في النشاط الإقتصادي من خلال طرق متعددة تتضمن نقل الملكية و المشاركة فيها ، و على هذا الأساس فإن " الخوصصة لها ذاتيها الخاصة ، ويجب التعامل معها بآليات خاصة تناسب البيئة المصرفية و الأوضاع المصرفية لتلك البنوك.
وإن الإتجاه نحو خوصصة البنوك العامة أساسه مجموعة من الدوافع و الأسباب التي تبرز أهمية هذا الإتجاه أو الهدف الذي تسعى إليه البنوك ، و من أهم الأهداف التي يتوقع تحقيقها من خوصصة البنوك نذكر الآتي :

- تعميق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي .
-تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية .
- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية .
-ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

## 2- أنواع البنوك :

**2-1-البنك المركزي** : يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي النابض يمده بالدعم و ينظم حركته و يبعث فيه الحياة فجميع المنشات المصرفية الأخرى تدور في النطاق الذي يرسمه لها و في حدود السياسة التي يقرها ،و بصفة عامة يتصف البنك المركزي بأنه بنك الإصدار و بنك الدولة فضلا عن كونه أداة إشرافية و رقابية على الجهاز المصرفي كله (وظيفة الإصدار النقدي ، وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي ،وظيفة البنك المركزي كمستشار للحكومة ،البنك المركزي مجمع لاحتياطات الصرف،البنك المركزي بنك البنوك ،وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفي ).

**2-2- البنك التجاري** : هي أهم مجموعة من مجموع الوسطاء الماليين ونقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفةمعتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التحويل الداخلي والخارجي

بما يحقق أهداف وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي، وتتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشات الأعمال وتتعلق هذه السمات ب: الربحية ،السيولة، والأمان.

**2-3- البنوك المتخصصة:** البنوك المتخصصة هي كما يوضح اسمها بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين و يرجع السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل من هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة، وتقوم البنوك المتخصصة بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل باستثناء بنوك تمويل التجارة الخارجية حيث اجل القروض لا يتعدى 6 أشهر،أما موارد هذه البنوك فإنها لا تستقيها من الودائع كما هو الحال في البنوك التجارية ولكن من رأس مال البنك، ومن السندات والقروض العامة التي تصدرها و تشترك فيها البنوك التجارية كنوع من أنواع الاستثمار عندها، لذلك فان البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر في نشاطها إلا في حدود مواردها بعكس الحال عند البنوك التجارية التي تستطيع أن تنمي مواردها عن طريق الودائع وما تقدمه من إغراءات للمودعين كي يزيدوا من مقدارها، حيث نجد :

**أ-المصارف الصناعية** :يتولى المصرف الصناعي ومصرف التنمية الصناعية منح المنشات الصناعية القروض طويلة الأجل ومتوسطة وقصيرة الأجل، كما يقوم بتمويل المشروعات الصناعية الجديدة و المساهمة في إنشائها وإقراض.

المشروعات القائمة.

**ب- بنوك التنمية الزراعية** :نظرا لأهمية القروض للتنمية الريفية، ولأن ظروف تمويل أو إقراض الكثير من مشروعات التنمية الريفية تختلف عن غيرها من المشروعات التجارية، لذلك فقد إهتمت الكثير من الدول بإنشاء مؤسسات ائتمانية متخصصة في تقديم الائتمان للتنمية على مستوى الدولة عامة وعلى مستوى الريف خاصة، تختلف أهداف هذه المؤسسات وسياساتها وأساليب أعمالها عن غيرها من مؤسسات التمويل مما يسهل عملية الحصول على القروض اللازمة للتنمية الريفية مع ضمان مستوى كفاءة مرتفعة في استخدام هذه القروض و ضمان سدادها.

و البنوك الزراعية هي منشات مالية متخصصة في تمويل نفقات الزراعة والحصاد وفي شراء الآلات الزراعية واستصلاح الأراضي... الخ، وهي لهذا تقوم بمنح ثلاثة أنواع من القروض:قروض قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الزراعية، قروض متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية بصفة عامة، وقروض طويلة الأجل لاستصلاح الأراضي البور وزراعتها

**ج- البنوك العقارية** : هي منشآت مالية يقتصر عملها على تقديم سلف بضمان ارضي أو عقاري مبنية وتقديم قروض لجمعيات ومنشآت الإسكان،كما تساهم في تأسيس هذه المنشآت معظم القروض التي تمنحها هذه البنوك طويلة الأجل والقليل من هذه القروض متوسطة الأجل وقصيرة الأجل.

**د –بنوك التجارة الخارجية:** تتخصص بنوك التجارة الخارجية في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، وفي العديد من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة بشركات اعتمادات التصدير هذه الوظيفة غير أن الدول الاشتراكية تفصل بين وظائف هذين النوعين من البنوك في معظم الأحيان ويرجع السبب في ذلك إلى أن النشاط الإقتصادي في هذه الدول مقسم إلى إنتاج وتوزيع كما أن التوزيع مقسم إلى محلي وخارجي، ويتخصص في كل نوع من أنواع هذه الأنشطة مؤسسات معينة مسؤولة عن تحقيق نصيب محدد لها من خطة الدولة والهدف من إنشاء هذا النوع من البنوك هو مساعدة التجارة الخارجية والنهوض بها وتنميتها عن طريق ما يقدمه البنك من تسهيلات مصرفية و عن طريق مختلف الصور الائتمانية التي يمنحها بما في ذلك قروض الاستثمار طويل الأجل.

**2-4- بنوك الاستثمار:** نشأ هذا النوع من البنوك في انجلترا وكانت أعماله تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية، وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية لرأس المال، أما في الوقت الحالي فقد امتد نشاط هذا النوع من البنوك خاصة في الدول الرأسمالية ليشمل التمويل المحلي إدارة الاستثمارات وتقديم المشورة في المجالات الاندماجية بين الشركات وتمويل عمليات البيع الآجل ،كما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية.

وعموما فإن الإستثمارات التي تمول عن طريق بنك الإستثمار تكون على أساس التمويل وليس على أساس الإقراض وذلك بالنسبة لمشروعات القطاع العام، أما بالنسبة للإستثمارات التي تمول عن طريق بنك الإستثمار والمقدمة للجمعيات التعاونية فإنها تكون على أساس التمويل بإعتبار أن الملكية التعاونية هي ملكية لمجموعة من الأفراد وليس ملكية عامة للدولة كلها .

2-5- **بنوك الادخار**: تعني البنوك التي تقبل ودائع بمبالغ صغيرة وتحسب فائدة عليها، والهدف منها تشجيع أصحاب المداخيل المنخفضة على الإدخار، وبنوك الإدخار كان معمولا بها قبل الإسلام،حيث كان الناس يودعون أموالهم عند رسول الله، ولكن لم تكن هناك فائدة تؤخذ على ذلك على ما هو معهود عليه في البنوك الآن، بنوك الإدخار نشأت أساسا بغرض تجميع المدخرات الشعبية و هي بالتالي بنوك شعبية تتكون من وحدات صغيرة الحجم منتشرة جغرافيا لكي تكون قريبة من الفئات ذوي الدخل الفردي المحدود وتتميز أساسا من الحد الأدنى للإيداع حتى تتمكن من جذب مدخرات القاعدة الشعبية العريضة وبالتالي تعتبر هذه البنوك أقرب وسيلة للمدخر من ذوي المداخيل الصغيرة لإيداع أمواله فيها.

هذه البنوك لا تستهدف الربح بصفة عامة ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات الصغيرة الحجم، وقد نالت هذه البنوك شعبية ضخمة في مختلف دول العالم، ووجدت مؤازرة من الأفراد ومن الحكومات التي تؤيدها وتدعمها

تسهيلات لا توفرها لغيرها من وحدات الجهاز المصرفي.

**2-6- البنوك الاسلامية:** نشأت المصارف الإسلامية و انتشرت و أصبحت واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب بل في جميع بقاع العالم الأمر الذي يستدعي التعرف عليها، ويعرف البنك الاسلامي على انه :" مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها و نشاطاتها و إدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية و مقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا و خارجيا "، للمصارف الإسلامية من السمات و الخصائص ما يميزه عن غيرها من المصارف التقليدية أهمها:

-الصفة العقائدية للمصرف الإسلامي

-الصفة الاجتماعية للمصارف الإسلامية

-الصفة التنموية للمصارف الإسلامية

# المراجع


لطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2، 2003.

الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2، 2010.

أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، دون دار نشر، مصر، 2006..

بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2، 2003.

خليل عبد الفادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والبنكي، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2014.

خليل عبد الفادر، الاقتصاد البنك مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.

زكريا دوري: البنوك المركزية السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

زياد رمضان وآخر، الاتّجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط 3، 2006.

عبد الغفار حنفي وآخر، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.

عبد الغفار حنفي وآخر، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، عدم وجود دار النشر، مصر، 1994.

فلاح حسن الحسيني وآخر، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، طبعة 3، 2006.

منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل القرارات، المكتب العربي الحديث، مصر، 2006.
باسم الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006.
بلال الانصاري، عمليات البنوك، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2017.
محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
محمود حسين الوادي وآخران، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
ماهر ظاهر بطرس، النقود والبنوك، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2006.
مصطفى رشدي شبعة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبعة 2014.
محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، الشروق للنشر والتوزيع، 2011.
عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، 2008.
هيكل عجمي جميل الجنابي وآخر، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، 2009.
عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
طه بدوي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 2005.
أكرم حداد وآخر، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، 2008.

سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، مصرن 2004.
سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.
فلاح حسن الحسيني وآخر، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ط 3، الأردن، 2006.
فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، مصالح الدار الهندسية، مصر، 2001.
فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك، دون دار نشر، دون تاريخ، مصر.
يوسف بن عبد الله وآخران، النقود والبنوك والأسواق المالية: وجهة نظر شمولية، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، 2001.

Laurence  Scialom, Economie bancaire, 3e édition, Collection Repères, 2013.
A. Gentier, Economie bancaire, Edition Publibook Université (EPU), Paris, 2003. http://agentier.free.fr/
Y. ULLMO, Intermédiation, intermédiaire financier et marché, Revue d'Economie Politique, N°5, 1988.
Laurence Scialam, Economie bancaire, Editions la découverte et syros, Paris, dec.2004.
Charles L. Prather ,Money and Banking,(Home wood ILLinois; Rechard D Irwin,Inc.1969).
Mishkin, Frederic S. The economics of money, banking, and financial markets, 7th edition, The Addison-Wesley series in economics, 2004.
Shelagh Heffernan, Modern Banking,